

تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي  
في مصر  
التقرير الـ (98)  
من 24 إلى 30 يونيو 2022

● إعداد و تحرير

\*أ/ أحمد أبوالمجد

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدني .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشاط سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

## أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

### إدارة العدالة ودولة القانون

وفي 28 يونيو أحالت محكمة جنايات المنصورة، ، أوراق محمد عادل، قاتل الطالبة، نيرة أشرف، إلى مفتي الجمهورية، لأخذ الرأي الشرعي في توقيع عقوبة الإعدام عليه، مع تحديد جلسة 6 يوليو للنطق بالحكم، فيما أصدرت الدائرة الأولى إرهاب المنعقدة في طرة، اليوم، حكمها بالإعدام شنقاً على يحيى موسى، وتسعة آخرين من أصل 215 متهمًا في القضية المعروفة إعلامياً بـ«كتائب حلوان».

وتضمنت جلسة محاكمة عادل، اليوم، سماع مرافعة الدفاع ومرافعة النيابة، والتي أكدت على ارتكاب جريمة القتل عمدًا مع سبق الإصرار، وذلك انتقامًا منه على رفضها الارتباط به، حيث حدد موعدًا لتنفيذ الجريمة وأخفى سكينًا وتتبعها بداية من وجوده معها في الحافلة التي تستقلها إلى الجامعة، وعقب ترجلها من الحافلة باغتها من ورائها بعدة طعنات، ثم ذبح عنقها قاصدًا إزهاق روحها.

وفي القاهرة، أصدرت الدائرة الأولى إرهاب المنعقدة في طرة حكمها في القضية المعروفة إعلامياً بـ«كتائب حلوان»، حيث عاقبت عشرة متهمين، بينهم القيادي يحيى موسى، بالإعدام شنقًا، بعد إدانتهم بتشكيل مجموعات مسلحة لتنفيذ عمليات عدائية ضد أفراد وضباط الشرط بمحافظة القاهرة والجيزة في الفترة من 14 أغسطس 2013 وحتى 2 فبراير 2015، بالإضافة إلى تأسيس جماعة على خلاف أحكام

القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.<sup>1</sup>

وفي 27 يونيو قررت نيابة أمن الدولة العليا، أمس، إخلاء سبيل تسعة متهمين في ست قضايا سياسية بحسب المحامي محمد أحمد، ليرتفع عدد من صدرت لهم قرارات إخلاء سبيل استجابة للوساطة السياسية التي تقوم بها لجنة العفو الرئاسي مع الأجهزة الأمنية منذ نهاية أبريل الماضي إلى 145 محبوساً احتياطياً على ذمة اتهامات من بينها «الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة». وبحسب المحامي، فإن الصادر لهم قرارات إخلاء السبيل هم: تامر أحمد عبد الحفيظ علي، المحبوس على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019، وأحمد عبد الباقي سليم عبد الباقي، والسيد محمد إبراهيم الرشيد، ومحمود أحمد إسماعيل محمد الجندي، المحبوسين على ذمة «706 لسنة 2019»، وفاطمة عبد المقصود محمد حسين، وأحمد عبد العزيز حماد سلامة، المحبوسين على ذمة «750 لسنة 2019»، وأحمد إبراهيم أحمد محمد، المحبوس على ذمة «800 لسنة 2019»، وأحمد مجدي عبد الحميد فؤاد، المحبوس على ذمة «810 لسنة 2019»، وعادل فتحي أبو زيد سليمان، المحبوس على ذمة «1400 لسنة 2019»<sup>2</sup>

أصدرت الدائرة العاشرة بمحكمة النقض جنح، اليوم الأربعاء، قرارا بضبط وإحضار طالب متهم باغتصاب زميلته وإنجاب طفلة منها، والمعروفة إعلامياً بقضية «أمل فتاة الدقهلية»، وذلك بعد تغيب المتهم عن حضور جلسة المواجهة بينه وبين المجني عليها مرتين، وكان من المنتظر أن تصدر قرارها في القضية إلا أن غياب المتهم جعل المحكمة تصدر أمراً بضبطه وإحضاره.

وكانت هيئة المحكمة، قررت تأجيل نظر القضية مرتين من أجل حضور المجني عليها والمتهم بشخصيهما، لنظر الموضوع.

وقال المحاميان السيد بدرة ومحمد يونس دفاع المجني عليها، لـ«الوطن»، إن قرار الضبط والإحضار الصادر للمتهم جاء بعد تخلفه عن حضور الجلسات على الرغم من إعلانه بالجلسات، وذلك لمواجهة بالمجني عليها بعد ثبوت تحليل الـ DNA البصمة الوراثية الخاصة بالطفلة نتيجة واقعة التعدي عليها.

وترجع أحداث القضية منذ عام 2018، بعد أن تقدمت المجني عليها «أمل فتاة الدقهلية» ببلاغ بتعرضها للتعدي من قبل أحد زملائها بالقرية، حيث انتظر حال عودتها من أحد الدروس الخصوصية، حينما كانت طالبة بالصف الأول الثانوي، وانقض عليها وجذبها إلى أحد العقارات المهجورة، وعاشرها معاشره الأزواج، ما نتج عنه حملها في مولودة، لكن المتهم أنكر الواقعة ورفض نسب الطفلة، وأنجبت «أمل» طفلة بلغت عامها الثالث ولم تصدر لها شهادة ميلاد حتى الآن.

<sup>1</sup> مدي مصر 28 يونيو <https://web.facebook.com/mada.masr>

<sup>2</sup> مدي مصر 27 يونيو <https://web.facebook.com/mada.masr>

وقضت محكمة الجناح ببراءة الشاب من تهمة الاغتصاب، مما جعل محكمة الأسرة تؤجل قرار الحكم في قضية النسب لحين الانتهاء من تحديد وجود اغتصاب من عدمه.<sup>3</sup>

تقدم عدد من السيدات، اليوم، بعريضة للمجلس القومي لحقوق الإنسان، تحمل توقيع أكثر من 600 سيدة، يطالبن المجلس، ورئيسه مشيرة خطاب، بزيارة المدوّن والناشط علاء عبد الفتاح في محبسه، في ضوء إضرابه عن الطعام الذي بدأه قبل 90 يوماً.

بحسب ما كتبت المحامية ماهينور المصري، طالبت العريضة بقيام خطاب ووفد من المجلس بزيارة عبد الفتاح، ومتابعة حالته الصحية، وقياس علاماته الحيوية بشكل يومي، فضلاً عن إتاحة التقارير الطبية الخاصة به للمجلس، ولعائلته، للاطلاع عليها.

كان وفد من المجلس زار مجمع سجون وادي النطرون (مركز الإصلاح والتأهيل) في 11 يونيو الجاري، قبل أن يصدر بياناً أشار فيه لاستقرار حالة علاء الصحية، وكذلك علاماته الحيوية، فضلاً عن متابعته دورياً من قبل الأطباء، وتلقيه المقررات الغذائية والأطعمة والمشروبات الواردة من أسرته، وتعامله كذلك مع المقصف، فضلاً عن إشارة وفد المجلس إلى عدم وجود بلاغات بإضراب علاء عن الطعام، وهي المعلومات التي نقلها بيان المجلس دون أن يلتقي أي من أعضائه بعلاء أثناء الزيارة.

العريضة التي تم تسليمها اليوم لـ«القومي لحقوق الإنسان» طالبت كذلك بتنفيذ إذن الزيارة الصادر من النيابة لصالح محامي عبد الفتاح، والذي امتنعت إدارة مركز الإصلاح والتأهيل عن تنفيذه بـ«شكل غير قانوني».

وطالبت العريضة كذلك بإعطاء علاء كافة حقوقه المنصوص عليها في لائحة السجون، ومنها مدة التريض كاملة، فضلاً عن السماح بدخول راديو وجرائد.

وأبلغ علاء والدته، ليلي سويف، في خطاب تسلمته منه في 23 يونيو، أن إدارة السجن سمحت له مؤخراً بالخروج من زنزانه والتريض داخل قاعة واسعة وإن كانت مغلقة، لمدة نصف ساعة، من أصل ساعتين على أقل تقدير بحسب القانون، كما قال.

كانت وزارة الداخلية نقلت علاء عبد الفتاح من محبسه في سجن طرة شديد الحراسة، إلى مجمع سجون وادي النطرون، في 18 مايو الماضي، بعد أيام من تقدم عدد من الأمهات بالتماس للمجلس القومي لحقوق الإنسان، طالبن فيه بنقل عبد الفتاح إلى مستشفى السجن، خوفاً من تدهور صحته، بعد أيام من بدئه إضرابه عن الطعام، وأعلنت وقتها رئيسة المجلس، أن نقل عبد الفتاح إلى «وادي النطرون» تم بناء على مناشدة المجلس.<sup>4</sup>

**حبس معيد بطب بيطري جنوب الوادي 6 أشهر لقتله 60 فأر عمدا انتقاما من زميلته لإفساد تجاربهما البحثية**

<sup>3</sup> الوطن 29 يونيو

<https://www.elwatannews.com/news/details/6167806?fbclid=IwAR1adWVuZ7b4VzadIAh7u6T9r4e1qIIPKNe8xkcc7WDEA-VHLWi0aPhmsFQ>

<sup>4</sup> مدي مصر 30 يونيو <https://web.facebook.com/mada.masr>

أصدرت محكمة جناح قسم قنا، حكماً بمعاقبة معيد بكلية الطب البيطري بجامعة جنوب الوادي بالحبس 6 أشهر وكفالة 50 جنيهاً؛ لقتله 60 فأر تجارب وضع السم لهم في الماء؛ انتقاماً من زميلته بنفس الكلية؛ لإفساد تجاربها البحثية.

صدر الحكم برئاسة المستشار سليم أبو سحلى رئيس محكمة الجناح، وذلك فى القضية رقم 7571 لسنة 2022 جناح قسم قنا، بمعاقبة "أ، ن" معيد بقسم الباثولوجي بكلية الطب البيطري بجامعة جنوب الوادي، فى الاتهام الموجه إليه بقتل 60 فأر تجارب عمداً عن طريق وضع مادة تشبه الفورمالين لقتلهم انتقاماً من زميلته بنفس القسم.

وكانت الأجهزة الأمنية بمحافظة قنا قد تلقت بلاغاً من "هاجر م" المعيد بقسم الباثولوجيا بكلية الطب البيطري بجامعة جنوب الوادي، تتهم أحد زملائها بالقسم، بتعمد قتل 60 فأراً لإفساد تجاربها ودراساتها البحثية.

وكشفت التحريات وجود مادة تشبه الفورمالين فى الماء بمعامل الكلية والتي تقوم المبلغة بعمل الأبحاث عليها، حيث تلاحظ لها وجود المادة "السم" مما أودى بحياة جميع الفئران، وفسرت قيام المتهم بذلك لإرادته إفساد أبحاثها على رسالة الماجستير الخاصة بها، وتم إحالة القضية إلى محكمة الجناح التي أصدرت حكماً سالف الذكر بمعاقبة المتهم بالحبس 6 أشهر وكفالة 50 جنيهاً.<sup>5</sup>

### الحق فى الحياة والامان الشخصى

تمكنت الأجهزة الأمنية من تحديد مكان اختباء مستشار مجلس الدولة (أ.ح) المتهم بقتل زوجته الإعلامية شيماء جمال بمحافظة السويس وذلك من خلال استخدام أجهزة البحث الجنائى للتقنيات الأمنية الحديثة وتكثيف التحريات وجمع المعلومات تنفيذاً للإذن القضائى الصادر بضبطه وإحضاره. وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية حياله.<sup>6</sup>

قالت آمال ماهر فى أول ظهور لها منذ فترة طويلة: "جمهورية وأهلى أنا بخير الحمد لله، حبيت أطمئنتكم عليا، معلى الفترة اللى فاتت مكنتش قادرة أكون متواجدة معاكم، كان عندى كورونا بس الحمد لله اتعافيت وحبيت إنى أطمئنتكم عليا".

وأضافت فى فيديو مسجل: "ألف شكر أنا حقيقى ممتنة لكم الحب والخوف اللى شوفته ولمسته الحمد لله إن دل على شىء يدل إن ربنا راضى عنى، بعد ما شفت كم الحب الهائل والكبير، انا بشكركم من كل قلبى جمهورية العربى وبحب أهنى الشعب المصرى بمناسبة ثورة 30 يونيو، كل سنة وأنتوا طيبين، أنا بخير الحمد لله.. انتظرونى قريب".

<sup>5</sup> الشروق 27 يونيو <https://web.facebook.com/shorouknews>

<sup>6</sup> الشروق 30 يونيو <https://web.facebook.com/shorouknews/photos/a.201801033816/10160197485353817>

يشار إلى أنه شغل اختفاء المطربة آمال ماهر، الرأي العام على مواقع التواصل الاجتماعي، خلال الأيام الماضية.

وأعلنت النائبة آمال عبدالحמיד، عضوة مجلس النواب، تقدمها بطلب إحاطة، إلى المستشار حنفى جبالي، رئيس مجلس النواب، موجه إلى رئيس الوزراء لاستيضاح حقيقة اختفاء الفنانة المصرية آمال ماهر، في ظل المطالب الواسعة من رواد مواقع التواصل الاجتماعي التي تطالب بالكشف عن مصيرها. وقالت النائبة في طلبها: يحتل اختفاء الفنانة المصرية مساحة واسعة من النقاش على مواقع التواصل الاجتماعي منذ أيام، حيث دشّن ناشطون وسمّاً يطالبون فيه بالكشف عن مصير المطربة التي كانت قد أعلنت اعتزالها بشكل مفاجئ قبل عام، بعد انفصالها عن زوجها، لتتوارى بعدها عن الأنظار تمامًا. وتابعت آمال أن آمال ماهر قبل أن تكون فنانة، فهي مواطنة تحمل الجنسية المصرية، وانتشرت شائعات كثيرة حول اختفائها في ظروف غامضة، واعتزالها الغناء والحفلات العامة، ومعاناتها الشديدة وخوفها. وأضافت أن نقابة المهن الموسيقية التي تحركت مؤخرًا في هذه القضية، حاولت إرسال رسائل طمأنة بأنها تواصلت مع أسرتها والتي أكدت أنها بخير، وهو أمر يزيد من حالة الغموض والجدل والتساؤل أيضًا، لماذا تواصلت مع أسرتها ولم تتواصل مع صاحبة الشأن. وانتقدت النائبة صمت نقابة المهن الموسيقية، طوال أكثر من عام، على خبر اعتزال واحدة من أهم الأصوات الغنائية المصرية والعربية، وصمتها على غياب آمال ماهر، واختفاء حفلاتها وألبومات أغانيها. وأضافت: أمر مؤسف ومريب ومخيف أيضًا، أن يتحول غياب مطربة بحجم آمال ماهر، أو غياب أي مواطنة أو مواطن مصري، إلى سؤال وجدل وشائعة وريبة، مؤسف أكثر الإصرار على الصمت والغموض، وخلق مناخ من الشائعات. وطالبت آمال ماهر بأن تخرج لطمأنة جمهورها بنفسها، كما طالبت الجهات المعنية بحسم الجدل المثار وقطع الطريق أمام مروجي الشائعات، واستيضاح حقيقة اختفاء الفنانة، لقطع الشك باليقين.<sup>7</sup>

### الحق في المشاركة في الحياة العامة

إدارة الحوار الوطني تعلن التشكيل الكامل لمجلس أمنائه  
بناءً على المهمة التي أسندتها إدارة الحوار الوطني للمنسق العام له، بالتشاور مع القوى السياسية والنقابية والأطراف المشاركة في هذا الحوار لتشكيل مجلس أمناء الحوار الوطني، فقد انتهى هذا التشاور الذي استغرق نحو عشرين يوماً، إلى تشكيل مجلس أمناء الحوار الوطني من 19 عضواً على النحو التالي:-  
السيد / أحمد الشرقاوي، عضو مجلس النواب.  
السيدة / أميرة صابر، عضو مجلس النواب.  
السيد / جمال الكشكي، رئيس تحرير مجلة الأهرام العربي.

<sup>7</sup> درب 30 يونيو <https://web.facebook.com/daaarbnews>

الدكتور/ جودة عبدالخالق، وزير التضامن الاجتماعي الأسبق وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.  
الدكتورة/ ريهام باهي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة.  
السيد/ سمير مرقص، الباحث والكاتب السياسي.  
الدكتور/ طلعت عبد القوي، عضو مجلس النواب ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.  
السيد/ عبدالعظيم حماد، الكاتب الصحفي.  
السيد/ عماد الدين حسين، عضو مجلس الشيوخ والكاتب الصحفي.  
الدكتور/ عمرو هاشم ربيع، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.  
الدكتورة/ فاطمة السيد أحمد، الكاتبة الصحفية.  
الدكتورة/ فاطمة خفاجي، منسقة الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي.  
السيد/ كمال زايد، رجل الأعمال.  
الدكتورة/ مايا مرسى، رئيس المجلس القومي للمرأة.  
السيد/ محمد سلماوي، الأديب والكاتب الصحفي.  
الدكتور/ محمد فايز فرحات، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.  
الدكتور/ محمود علم الدين، أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة.  
السيد/ نجاد البرعي، المحامي الحقوقي.  
الدكتور/ هاني سري الدين، أستاذ القانون التجاري والبحري بجامعة القاهرة.  
ويأتي هذا التشكيل ليعبر عن المشاركة الفعالة المتنوعة لمختلف الرؤى الوطنية والخبرات الفنية والمهنية، بما يضمن التوصل إلى مخرجات إيجابية للحوار بما يخدم صالح المواطن المصري.  
وسوف تتم دعوة مجلس الأمناء لاجتماعه الأول خلال أيام قليلة.<sup>8</sup>

كما دعا محمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية مجلس أمناء والمنسق العام لإدارة الحوار الوطني إلى ضرورة وضع ملف الحريات الأكاديمية على أولويات أجندة الحوار الوطني ودعوة واستضافة أساتذة وأعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابية، لمناقشة سبل إتاحة وتفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية لطلبة الجامعات المصرية وتقديم كافة أوجه الدعم والتسهيلات لممارسة أنشطتهم ودورهم بحرية ومسئولية.

وأكد السادات، في بيان، أنه هناك أموراً عديدة يجب إعادة النظر بشأنها يأتي على رأسها ضرورة إتاحة حرية التعاون في الأبحاث والدراسات المشتركة مع الأساتذة والزائرين من الجامعات العربية والأجنبية وتسهيل كل ما يتعلق بالطلبة الوافدين وبرامج التبادل الطلابي بين مصر ودول العالم وشروط السفر للمؤتمرات العلمية واستضافة الطلبة والأساتذة الزائرين والباحثين من الخارج والعمل على وضع لائحة

<sup>8</sup> بيان لجنة الحوار الوطني 26 يونيو <https://web.facebook.com/National.Dialogue.NTA>

طلابية حقيقية تضمن انتخابات حرة ونزيهة وإفراز كوادر حقيقية جادة ومؤثرة وفعالة تساهم في تحسين واقع مساهمة الاتحادات الطلابية وشباب الجامعات في تنمية المشاركة السياسية والأنشطة المجتمعية. وأشار السادات إلى أن الجامعات هي حاضنة الأجيال الجديدة ومن رحم الجامعات يولد القادة والسياسيون والمفكرون والمبدعون وهناك طاقات ومهارات يجب استغلالها من خلال الأنشطة الطلابية والرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية والتكنولوجية. وأكد أن ذلك من شأنه تعزيز القيم الروحية والأخلاقية وترسيخ الوعي وإعلاء قيمة الانتماء والولاء وتعميق أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والتسامح ونبذ العنف والكرهية وغيرهم من القيم التي افتقدناها الأمر الذي يستوجب إدارتهم على أجندة الحوار الوطني ودعمهم لممارسة الحقوق والحريات في مناخ صحى في إطار القانون والدستور ومراعاة التقاليد والأعراف الجامعية.<sup>9</sup>

### آداء البرلمان

أعلنت أميرة صابر، عضوة مجلس النواب، تقدمها ببيان عاجل، بشأن إزالة عوامات النيل التاريخية للمستشار حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب، موجه إلى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء ووزير الموارد المائية ووزيرة البيئة.

وقالت النائبة في الطلب: قامت الجهات المعنية عن طريق وزارة الموارد المائية والري بإصدار قرار بإزالة عدد من العوامات التاريخية المطلة على نهر النيل الممتدة من الزمالك إلى إمبابة، وتمكن قطاع حماية النيل التابع للوزارة من إزالة ثلاثة عوامات يوم 17 يونيو الماضي والتي جرى عليها نزاعات قضائية، وجرى إزالة 15 عوامة أخرى خلال أيام قليلة.

وتابعت: نشير أولاً إلى أن قرارات الإزالة شملت فقط العوامات السكنية والتاريخية منها وليست السياحية المملوكة لرجال الأعمال، كذلك، نشير إلى أن قيام الحكومة بمنح تراخيص سنوية للانتفاع يقوض حجة الحكومة، أما بخصوص الإشارة إلى تلويث تلك العوامات لنهر النيل وتشويهها له، فهذا بذاته لا يستدع إزالتها، بل يحتم على الحكومة تغريم أصحابها وتقويم الوضع، وعليه، نطلب إجراء تصحيح فوري للوضع عن طريق وقف قرار الإزالة وبحث إمكانية نقل السكان لسكن بديل، والاحتفاظ بذلك الفصل من تاريخ مدينة القاهرة.

وأضافت: تستند الحكومة في حجتها على زعم عدم قانونية تلك العوامات وعلى قيامها بتلويث مياه النيل، تعتبر تلك العوامات شاهداً على العصر وعلى وقائع من تاريخ مصر السياسي والثقافي والفني، فشهدت ميلاد قامات فنية مثل فريد الأطرش ومحمد عبد المطلب ومحمد عبد الوهاب وبديعة مصابني وتحية كاريوكا ونجيب الريحاني، وكتب عنها نجيب محفوظ في عدد من الأعمال، أبرزها ثرثرة فوق النيل، وظهرت في الأفلام الفنية الكلاسيكية، كما كانت تلك العوامات مسرحاً لقصص الجواسيس والمؤامرات

<sup>9</sup> بيان حزب الإصلاح والتنمية 30 يونيو

السياسية، وملاذًا للوطنيين ورجال السياسة ومقرًا للبطولات المصرية حتى قيل في فترة الملكية إنه إذا استرق أحد الصحافيين سمعه لإحدى العوامات، لعرف أسرار مصر كلها.

واختتمت: نشير في هذا السياق أنه منذ الستينيات اتخذت الحكومات عددًا من القرارات التي أدت إلى تقليص عدد العوامات من أكثر من 600 واحدة، إلى حدود 30 عوامة الآن، عن طريق قرار نقل عدد منهم في الستينيات وقرار وقف إصدار تراخيص لعوامات جديدة في عام 2006، مع هذا، ظلت الحكومات المتعاقبة في إصدار تراخيص سنوية تسمح لسكان تلك العوامات في الانتفاع بها مدي الحياة. إلا أنه منذ سنتين، توقفت تلك التراخيص، دون أي إشارة تذكر إلى نية الحكومة من تجريد السكان من مسكن العمر وتجريد القاهرة من أحد معالمها المهمة، بالإضافة إلى هذا، فرضت الحكومة غرامات ثقيلة في قرارها الأخير على السكان لعدم حصولهم على التراخيص، في الوقت الذي امتنعت به الجهات المعنية نفسها منذ سنتين من إعطاء التصاريح المطلوبة لهم.

يذكر أنه أعلن نشطاء ومعماريون خلال الأيام الماضية رفضهم لإزالة العوامات بالنيل، وشدنوا عدة هاشتاجات على مواقع التواصل الاجتماعي، لرفض قرار الحكومة المصرية المتعلق بإزالة العوامات السكنية الراسية على ضفاف النيل، وهو القرار الذي أثار غضب سكانها الذين أكدوا أنها جزء من تاريخ النهر.

الجدل بشأن العوامات بدأ عقب إرسال إنذارات إلى سكان العوامات تفيد بإزالتها على مرحلتين، ليتم إخلاء النهر في الرابع من يوليو المقبل، بدعوى «مخالفة هذه العوامات شروط الترخيص»؛ وهو الأمر الذي نفاه سكانها، مؤكدين أن «الحكومة هي من رفضت منحهم الترخيص على مدار السنتين الماضيتين».<sup>10</sup>

### حرية الدين والمعتقد

قال اقباط من قرية " الحلة " التابعة لمركز اسنا بمحافظة الاقصر ، ان متشددين تجمهروا مساء اليوم وسط حالة من الفوضى وتعدوا على منازل الأقباط برميها بالحجارة ، وحاولت قوات الأمن منعهم والتصدى لهم ، وذلك على خلفية وصول تقنين رسمي لكنيسة القرية " كنيسة الملاك ميخائيل ومبنى تابع لها " بعد تقنينهم من جانب لجنة تقنين الكنائس.

واوضح شاهد عيان ان كنيسة الملاك ميخائيل تم بنائها عام 2003 ، وهناك مبنى تابع لها تم تجديده قريبا ويتم الصلاة بالكنيسة دون اى ازمة وجميع سكان القرية من المسلمين يعلمون بها ولم يحدث اى اعتراض من قبل ، وتقدمت الكنيسة للجنة تقنين الكنائس بطلب لتقنين الكنيسة وتم معاينتها وصدر قرار بالتقنين فى القرار الاخير الصادر من مجلس الوزراء .

واشار المصدر ان الكنيسة لم تعين لها خدمة امنية من قبل ولكن بعد وصول قرار التقنين تم اليوم ارسال قوة امنية لتأمين الكنيسة مثل الكنائس المقننه وتم وضع الحواجز الامنية امام بوابة الكنيسة وعندما شاهد اهل القرية هذا الامر وعلموا بوصول قرار التقنين الرسمى للكنيسة رفضوا هذا الامر وبدأت عملية

<sup>10</sup> درب 30 يونيو [/https://web.facebook.com/daaarbnews](https://web.facebook.com/daaarbnews)

شحن وتأجيج مشاعر بعض الأهالي، وتجمهر مساء امس الخميس اعدادا كبيرة وهناك اخرين من خارج القرية وسط هتافات عدائية وتم قذف منازل الاقباط بالحجارة ، وحاولت القوة الامنية المكلفة بحماية الكنيسة التصدي لهم ولكن اعدادهم كانت كبيرة .

وطالب الأقباط بالتصدي لهذا الامر مؤكدين انهم كانوا يعيشون في سلام طوال السنوات الماضية ويمارسون شعائرهم دون اى أزمة حتى وصول التقنين وارسل قوة امنية لحراسة الكنيسة مما اثار سكان القرية ضد الاقباط ، رغم انهم لم يرتكبوا اى ذنب سوى الحصول على القرار الرسمى بتقنين الكنيسة .

الجدير بالذكر انه منذ ثلاث سنوات تم غلق ثلاث اماكن كانت مخصصة لاقامة الشعائر الدينية للاقباط باسنا منهم قرية الكومير والحليلة بعد احتجاج المتشددين ضد اقباط يهاجمون منازل اقباط قرية الحلة باسنا بسبب تقنين كنيستهم.<sup>11</sup>

### حقوق المرأة

"فوز مصر بعضوية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة"

فازت المرشحة المصرية الدكتورة/ مايا مرسى، رئيسة المجلس القومي للمرأة، بعضوية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة للفترة 2023 / 2026 عقب حصولها على 126 صوتاً بالانتخابات التي جرت اليوم 23 يونيو 2022 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

تضم لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة 23 خبيراً ممن يتمتعون بمؤهلات وخبرات متميزة أكاديمية وعملية في موضوعات المرأة. ويأتي الترشيح المصري لعضوية اللجنة في إطار حرص مصر على الإسهام المتواصل على المستوى الدولي في النهوض بوضع المرأة في جميع أنحاء العالم من خلال القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها.

أوضح السفير/ أسامة عبد الخالق، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، أن فوز المرشحة المصرية بعضوية اللجنة جاء بعد انتخابات شديدة التنافسية، حيث حظت المرشحة المصرية برابع أعلى عدد من الأصوات ضمن 23 مرشحة تنافسن لشغل 12 مقعداً خلال انتخابات التجديد النصفى للجنة، وفي هذا الإطار يعرب مندوب مصر الدائم عن بالغ الشكر لكافة الوفود التي دعمت المرشحة المصرية خلال تلك الانتخابات، مما يؤكد المكانة التي تحظى بها مصر في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الكفاءة المهنية والخبرة التي تتمتع بها الدكتورة مايا مرسى.

أضاف المندوب الدائم أن الأسابيع الماضية شهدت جهوداً مكثفة قادتها وزارة الخارجية وسفارات مصر بالخارج والبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتأمين الأصوات اللازمة لفوز المرشحة المصرية في تلك المعركة الانتخابية الصعبة، مما يمثل إضافة جديدة لرصيد مصر الدبلوماسي المتميز على المستوى الدولي.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> وطني 24 يونيو <https://bit.ly/3Ntynep>

<sup>12</sup> بيان بعتة الخارجية المصرية في الأمم المتحدة <https://web.facebook.com/profile.php?id=100072364821277>

